

الفصل الرابع

العدالة البيئية والنظرية الاجتماعية

- أولا: المدرسة الوظيفية والعدالة.
- ثانيا: نظرية ماكس فيبر.
- ثالثا: نظرية إميل دوركايم.
- رابعا: نظرية تالكوت بارسونز.
- خامسا: نظرية الصراع.
- سادسا: النظرية التوافقية.
- سابعا: نظرية التبعية.
- ثامنا: نظرية جون راولز.

الفصل الرابع

العدالة البيئية والنظرية الاجتماعية

إطلاله سريعة على فكرة العدالة فى النظريات الاجتماعية:

تتنافس على الساحة الفكرية فى أوروبا وأمريكا عدة مدارس أو نظريات فى تفسير معنى العدالة الاجتماعية، ولذلك اهتمت النظريات الاجتماعية الكلاسيكية والحديثة بفكرة العدالة الاجتماعية من منطلق أهميتها ودورها فى قيام الثورات، ولذلك سوف نوجز أهم هذه الأفكار من خلال الآتى:

١ - المدرسة الوظيفية.

٢ - نظرية ماكس فيبر.

٣ - نظرية إميل دوركايم.

٤ - نظرية تالكوت بارسونز.

٥ - نظرية الصراع.

٦ - النظرية التوافقية.

٧ - نظرية التبعية.

٨ - نظرية جون راولز.

أولاً: المدرسة الوظيفية والعدالة:

إن الاتجاه البنائى الوظيفى فى النظرية الاجتماعية يمثل أكثر الاتجاهات انتشاراً فى علم الاجتماع، ويمكن اعتباره مدرسة اجتماعية ينضوى تحتها العديد من العلماء والاتجاهات، مثل (إميل دوركايم، ماكس فيبر، وبارسونز، ... وغيرهم) وهذه النظرية تنظر للمجتمع على أنه نسق يتكون من عدد من الأنساق الفرعية المرتبطة ببعضها البعض، ولكل نسق احتياجاته الأساسية، وكل جزء من النسق له بناء ووظيفة، كما أنه يساهم فى تحقيق التوازن للنسق الكبير، وأى خلل فى أى جزء ينعكس على بقية النسق^(١)، وبالنسبة لغياب العدالة الاجتماعية ترجعها النظرية إلى اختلاف المكونات الفردية والفروق الشخصية، وأن

(١) (كمال الزيات، ١٩٨٠م، ٢٩).

المشكلة فى بعض هؤلاء الأفراد، ولذلك تنادى المدرسة الوظيفية بضرورة اختلاف الأجور للأفراد مقابل الأعمال التى ينجزونها بدعوى أن ذلك الاختلاف هو الذى يئدى إلى التوازن والاستقرار للنسق الكلى وللنظام الاجتماعى بوجه عام، وبالتالى تعتمد الوظيفية على فكرة لوم الضحية والتفاوت فى الثروة نتيجة طبيعية للحياة البشرية واستمرارها. ومنتقل الآن إلى أهم آراء رواد هذه النظرية مع ملاحظة أن المدرسة الوظيفية بوجه عام هى بمثابة المصدر الأساسى لمعظم النظريات الأخرى التى سنتحدث عنها بعد هذه النظرية، ومن ناحية أخرى فإن المدرسة الوظيفية يصعب دراسة موقفها من العدالة الاجتماعية بوجه عام، لاختلاف التفاصيل باختلاف النظريات والعلماء، ولذلك فمن الأفضل عرض كل منها على حدى، سواء من حيث الآراء أو الانتقادات.

ثانياً: نظرية ماكس فيبر:

١ - انتشرت أفكار كارل ماركس لدى البعض من الطبقة العاملة والمثقفة فى أوروبا، فى القرن التاسع عشر ونالت اهتمامات كثيرة من العلماء بالدراسة والنقد والتحليل، وكان من هؤلاء العلماء عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر حيث قدم نظريته للرد على أفكار كارل ماركس وهى تتلخص فى الآتى.

٢ - هذه النظرية تتحدث عن فكرة وجود الطبقات الاجتماعية، حيث ترفض فكرة الصراع الطبقي نتيجة لعوامل اقتصادية، وترى أن الطبقات الاجتماعية تحدث نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل وهى.

- العامل الاجتماعى (المنزلة الاجتماعية).
- العامل الاقتصادى (الثروة).
- العامل السياسى (القوة)^(١).

٣ - وفى ضوء ذلك إذا أردنا معرفة الطبقة الاجتماعية لمعلم المدرسة مثلاً فيجب علينا أن نفعل ما يلى:

- تحديد ثروته المادية.
- تحديد قوته السياسية.
- تحديد منزلته الاجتماعية.

(١) (Max Weber, 1940, p66).

وبعد ذلك نحدد موقعه فى الطبقة الاجتماعية، نتيجة لتفاعل هذه العوامل الثلاث فإذا افترضنا مثلا أن ثروته المالية متوسطة وقوته السياسية ضعيفة ومنزلته الاجتماعية متوسطة تكن النتيجة النهائية طبقا للنظرية أن تكون مكانته فى الطبقة هى متوسطة دنيا^(١).

٤ - وعلى ذلك فالتدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية (الرأسمالية) يزداد تعقيدا، بسبب اتساع الطبقة الوسطى، والتي تضم البيروقراطيين والمديرين والضباط الذين يمارسون سلطات سياسية من خلال أوضاعهم المهنية لا ملكيتهم الإنتاجية (وبلاحظ هنا أن ماكس فيبر استبدل الثنائية الطبقيّة لماركس ببروليتاريا برجوازية أى ملاك لرأس المال والعاملين أى تعددية طبقية)^(٢).

٥ - ولذلك يؤكد ماكس فيبر على تفرد النظام الاقتصادى الرأسمالى كنسق اجتماعى اقتصادى لم يوجد له مثيل سابق فى التاريخ، حيث يعتبر الاتجاه إلى تراكم رأس المال من أهم خصائص وعوامل استمرار النظام الرأسمالى، ولذلك فالنظام الرأسمالى نجده مدفوعا بالرغبة فى الإبقاء على تراكم أكثر، ومن ثم تصبح الرغبة فى الإنتاج غير محدودة، وتعتبر البيروقراطية والسلطة هما جهازا الضبط والسيطرة فى النظام الرأسمالى، حيث تلعب البيروقراطية دورا مهما فى ضبط وتنظيم عمليات الإنتاج وتفاعلاته كمجال اجتماعى، بينما تلعب السلطة دورا مهما فى تنظيم وضبط التفاعل الاجتماعى^(٣).

٦ - ويؤكد ماكس فيبر أن شكل التنظيم البيروقراطى نفسه يميّط اللثام عن مظاهر لعدم المساواة «العدالة»، بين البشر من حيث أساليب الالتحاق بالتنظيمات كالشهادات والامتحانات التى تؤدى إلى ضرب من التمييز والتفرقة الاجتماعية، فمثلا التمسك بشهادة التعليم العالى كشرط للالتحاق بالتنظيم سوف يكون بطريقة غير مباشرة فى مصلحة أولئك الذين مكنتهم مواردهم المالية الخاصة من الإنفاق على التعليم لفترات طويلة، وهكذا يؤدى النمو التنظيمى إلى تحطيم مبدأ تكافؤ الفرص «العدالة»^(٤).

٧ - ويرى ماكس فيبر أن تقسيم العمل من أهم عوامل قيام النظام الرأسمالى، إذ يعتبر أن ظاهرة تقسيم العمل والمهن فى المجتمع هى نتيجة مباشرة لتطور الأشياء نتيجة لتباين البشر وانقسامهم إلى طبقات، فهذه هى إرادة السماء ولذلك فمواظبة الفرد ومثابرتة فى

(١) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص ٦٠).

(٢) (السيد الحسينى، ١٩٨٥م، ص ١٠٨).

(٣) (على ليلة، ١٩٩٤م، ص ٥٤٢).

(٤) (أحمد زايد، ١٩٨٤م، ص ٩٩ : ١٠١).

موقعه الذى وضعه الله فيه تعتبر واجبا دينيا على الإنسان أن يحترمه، لأن فى ذلك صالح العامة وصالح أكبر عدد ممكن من البشر^(١).

٨ - ويؤكد ماكس فيبر على أهمية عامل الوقت والاستفادة به فى العمل، لأن ضياع ساعة تعنى ضياع ساعة عمل، فى تأكيد مجد الله، لأن الله يدعو إلى العمل النافع (فليس أسعد من الله من الانحياز الإيجابى لإرادته) ولذلك يرى ماكس فيبر أن رفع أجر العمال يعنى أنه سوف يجد لديه أكثر مما يحتاجه لإشباع حاجاته التقليدية، ومن ثم سوف يدفعه ذلك إلى التقليل من كم العمل، (لأن الفرصة لأخذ أجر أكبر تصبح أقل جاذبية من العمل الأقل) ولذلك يؤكد فيبر أن تخفيض أجر العامل أمر إيجابى، لأنه يعنى أنه سوف يعمل كثيرا لإشباع حاجاته الضرورية، ثم يؤكد أنه علينا أن نأخذ بالحكمة الكالفينية القديمة، والتي تقول إن البشر يعملون فقط ماداموا فقراء^(٢).
ولذلك يرفض فيبر فكرة «التعيين الدائم» للعمال لأن هذا يؤدى إلى الاتكالية، كما يحول دون إطلاق الملكات الفردية والإبداع، كما أنه يرى أنه ليس من حق العمال تملك أدوات الإنتاج، لأنه ينبغى أن تكون كافة أدوات الإنتاج فى أيدى فئة من الناس الذين أوتوا القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة فى عمليات الإنتاج^(٣) ويؤكد أن الأفراد فى أى مجتمع يختلفون فى مهاراتهم وإمكاناتهم، وبالتالي فمن الطبيعى اختلاف الأجور مما يؤدى إلى ثبات واستقرار النظام الاجتماعى^(٤)، كما أن تكامل المجتمع الإنسانى يستدعى تنوعا فى العمل والإنتاج، وهذا يتطلب أدوارا مختلفة لخدمة النظام الاجتماعى، على أساس المهارة الشخصية، وهذا يترتب عليه اختلاف فى الجهد الجسدى والفكر والطاقة، كما يربط بين حاجات المجتمع وقانون العرض والطلب، وعلى أساس ذلك يتحدد الراتب^(٥).

التعليق على النظرية:

يمكن تلخيص أهم الانتقادات فى الآتى:

١ - هذه النظرية أضافت أبعادا جديدة تؤثر فى وجود الطبقة الاجتماعية، وهى العامل الاجتماعى متمثلا فى المنزلة الاجتماعية، والعامل السياسى متمثلا فى القوة، هذا

(١) (Weber, 1976, P. 324).

(٢) (على ليلة، ١٩٩٤م، ص ٥١٤).

(٣) (محمد الجوهري - وآخرون، ١٩٨٩م، ص ٢٨).

(٤) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص ٤٩).

(٥) (فاضل الموسوى، ٢٠١٢م، ص ٢٠).

بالإضافة للعامل الاقتصادي والذي سبق أن ركزت عليه نظرية الصراع، وأفكار ماركس، وهي إضافة جيدة مع ملاحظة أن المكانة الاجتماعية والقوة السياسية عملية نسبية، ولا يمكن تحديدها بدقة إجرائيا، ثم والأهم أن القول بحتمية تفاعل هذه العوامل الثلاث في تفسير الطبقة الاجتماعية، ليس صحيحا دائما حيث أحيانا يحدث أن تكون القوة السياسية هي المصدر الأساسي المؤدى إلى الارتفاع إلى طبقة أخرى، وتكون القوة السياسية وسيلة لمكانة اجتماعية أعلى وثروة أكبر، وأحيانا أخرى يحدث العكس حيث تكون الثروة وسيلة أساسية ومن خلالها تزداد القوة السياسية والمكانة الاجتماعية لصاحب تلك القوة، وهذا يعنى أنه فى بعض الأحيان يكون هناك عامل مؤثر أكثر من حاصل جمع العوامل الثلاث، بجانب عوامل أخرى مثل العلم والنسب والشجاعة، كما أن هناك مواقف لم تستطع النظرية تفسيرها كما سيتضح.

٢ - أن هذه النظرية تفسر لحد كبير أوضاع الطبقة الوسطى وتتعثّر فى تفسير أوضاع الطبقة الدنيا والعليا، فمثلا لو عقدنا مقارنة بين الفلاح ومعلم المدرسة، وكان الفلاح أوسع ثروة فى المال وأكثر قوة فى السياسة، فهل هذا يكفى لأن يكون الفلاح فى الطبقة العليا، بينما المدرس فى الطبقة الوسطى، هذا يؤكد أنه برغم إضافات النظرية الجديدة إلا أنه لا يمكن تعميمها بوجه عام فى جميع الحالات، وأيضا بالنسبة لرجل الدين مثلا فهو فى منزلة اجتماعية كبيرة وقد يكون حكيما ويملك قوة سياسية ومحدودا فى الثروة فأين تقع مرتبته الاجتماعية، وأيضا الفنان ذو الثروة والمكانة الاجتماعية، أين يقع وهكذا هناك أمثلة عديدة لا تفسرها النظرية.

٣ - إن فكرة أن الفقراء مسئولون عن فقرهم لا يمثل كل الحقيقة لأن هناك عنصرية ضد اللون والجنس، فيماذا نبرر أن تأخذ المرأة نصف أجر الرجل عن نفس العمل الذى يقوم به الرجل، كما أن هناك بعض الأعمال والننى كانت تقتصر على جنس معين مثل الزنوج فى أمريكا منذ عشرات السنوات وغيرها من صور العنصرية والتحيز.

٤ - إن حتمية عدم وجود صراع اقتصادى أيضا ليس صحيحا تاريخيا، فالصراع يحدث فى بعض الأوقات لأسباب اقتصادية، ولكنه ليس حتميا، وحدوث الصراع نتيجة التفاوت فى الثروة قائم فى كثير من الحالات، وجزئية توزيع الثروات والعدالة أو انعدامها لم تتحدث عنها النظرية إطلاقا، وأغفلت هذا الجانب واكتفت بالقول

بأن الثروة كعامل اقتصادى أحد العوامل المؤثرة فى الطبقة ، وهذا نتيجة إغفال توزيع الثروة والرفض الواضح لفكرة الصراع نتيجة لانعدام العدالة فهذا قد يؤدي بوجه عام لغياب فكرة العدالة الاجتماعية بشكل صريح وصحيح فى هذه النظرية.

٥ - إن ما يراه ماكس فيبر ميزة رئيسية فى النظام الرأسمالى ، وهو أن تراكم رأس المال يؤدي لزيادة الرغبة فى الإنتاج بشكل غير محدود ، يعنى فى النهاية تعظيم الإنتاج كغاية بغض النظر عن الحاجة أو الأهمية لكل هذا الإنتاج ، وهذه الفلسفة تؤدي فى النهاية إلى تعظيم الاستهلاك لاستيعاب كل هذا الإنتاج ، وهذه من وجهة نظر المؤلف هى بذرة فساد وفناء الرأسمالية لأن تعظيم الإنتاج يؤدي لزيادة كم المنتج لأقصى درجة وهذه حقيقة نتفق مع فيبر فيها ، وبعد ذلك يبحث هذا النظام الرأسمالى عن أى وسيلة لتسويق هذه المنتجات ، فيلجأ إلى تعظيم الاستهلاك ، وهذا يصل إلى حد إقامة الحروب والفتن لتوزيع السلاح ، فمثلا مصانع السلاح تعمل بأقصى طاقتها لتعظيم الإنتاج ، وبعد ذلك تبحث عن وسائل تسويقية وبيعه ، ومثال لذلك ما حدث فى حرب غزو العراق للكويت من تلميححات وزيرة الخارجية الأمريكية لصدام بعدم الاقتراب من المملكة العربية السعودية مما يوحى بعدم الاهتمام بالكويت ، وبعد ذلك حتى فى حرب تحرير الكويت ، وانسحاب الجيش العراقى تاركا الأسلحة بدون استخدام فدمرتها القوات الأمريكية ، من أجل بيع أسلحة جديدة ، وهل مصادفة انتقال الحروب إلى حيث الثروة؟ ، حيث انتقلت الحروب للخليج بعد زيادة أسعار النفط فى عام ١٩٧٣م بسبب حرب أكتوبر ، وظهرت ثروة مالية ضخمة تسببت فى حروب كثيرة بين العراق وإيران والكويت ، ومازالت حتى الآن تهدر مئات المليارات على الأسلحة فى منطقة الخليج ، ويكفى أن صفقة طائرات واحدة بلغت قيمتها ٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٢م بين أمريكا وإحدى دول الخليج ، ومن هنا فإن تعظيم الإنتاج بوجه عام يترتب عليه تعظيم الاستهلاك بغض النظر عن ضرورته أو مدى الحاجة إليه ، ومن هنا تسعى الدول الصناعية الكبرى إلى ربط الدول النامية بأسواقها حتى يستمر النمو والإنتاج المتعاظم ، لأنه بدون أسواق العالم الثالث سوف تتعثر التنمية فى الدول الصناعية الكبرى بشكل كبير أكثر مما تعانيه الآن.

٦ - إن قول ماكس فيبر بأن التنظيم البيروقراطى نفسه يؤدي لعدم المساواه بين البشر والتميز والتفرقة الاجتماعية ، مثل التمسك بشهادة التعليم العالى وهذا يتيح فرصة

- التفوق للأغنياء، هذا اعتراف ضمنى بأن النظام الرأسمالى نفسه يهدر العدالة، ويريد تثبيت الظلم الاجتماعى لأن فى ذلك مصلحة للقائمين على النظام، والنظام العالمى نفسه الذى يعتمد على نهب ثروات دول العالم الثالث منذ بداية النظام الرأسمالى حتى الآن، وبالتالي نظرية فيبر تثبت الظلم وتنافى العدالة البيئية أو الاجتماعية بوضوح.
- ٧ - إن القول بأنه على الفقراء الرضا بقرهم لأن فى ذلك طاعة لله، لأن الفقراء يعملون بجدية طالما دخولهم محدودة، هذا يرجعنا إلى نظرية تقديس الفقر ونظرية الإحسان، وهذا يتعارض بوضوح مع المبدأ الإسلامى كراهية تركيز الثروة فى يد قلة، ومسئولية الدولة والحاكم عن تطبيق العدالة وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء كحق للمحكومين وواجب ملزم للحاكم.
- ٨ - وأخيرا القول بأن تخفيض أجر العامل ضرورة لمصلحة النظام أو المجتمع أو التنمية غير حقيقى، لأنه طالما وجد الفقر وجدت الجريمة والانحراف بمعدل يتساوى مع معدلات الفقر، وهذا يعود بنا إلى مقولة مندوب الفرس عند زيارة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - حينما قال {حكمت ... فعدلت ... فأمنت ... فنمت يا عمر}.
- ٩ - إن القول بالظلم الاجتماعى كسبب لثبات واستقرار المجتمع، قول باطل نظريا وعمليا، لأنه ليس مقبول أخلاقيا أو اجتماعيا أو دينيا، ومن الناحية العملية فإن انعدام العدالة الاجتماعية عبر التاريخ هى السبب الرئيسى لقيام الثورات فى معظم بلدان العالم، وبذلك ليس مصادفة أن تكون العدالة الاجتماعية هى السبب الرئيسى لثورات العدل ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م وبالتالي فإن عيوب انعدام العدالة الاجتماعية ليست ميزة بقدر ما هى مشكلة كبيرة تسبب الثورات والإضرابات، لأن العدل هو مصدر الأمان والاطمئنان والتقدم والاستقرار.
- ١٠ - إن فكرة ارتباط الدور الاجتماعى بالمكافأة المالية ليس دائما على حق، فمثلا كيف تفسر النظرية أجور نجوم الرياضة والفنون والإعلام مقارنة بعمل الطبيب أو الشيخ أو المعلم، بل كيف تفسر النظرية حصول النساء على أجور أقل من الرجال فى كثير من البلدان الغربية عن نفس العمل، ومن هنا فالمكافأة فى أحيان كثيرة ترتبط بالمجتمع وتفضيله لمهنة وعمل ما فى وقت ما وبعض عاداته وتقاليده أو مزاجه الاجتماعى والنفسى بوجه عام.

١١ - إن تنوع العمل والإنتاج والإبداع ومكافأة كل عامل على جودة عمله أمر هام ومطلوب فى كل المجتمعات، وكل الأزمنة، ولكن ذلك لا يتنافى مع إشباع الحاجات الأساسية للفقراء لإحداث التوازن الاجتماعى وتحقيق العدالة.

ثالثاً: نظرية إيميل دوركايم:

١ - يركز دوركايم على فكرة أن المجتمع كائن عضوى يضم خلايا متخصصة، ويرى أن تقسيم العمل قد يدفع إلى الإلهام والمعانة والصراع إن لم يراع توزيع الملكات الطبيعية للأفراد^(١) وهو يرى أن تقسيم العمل ضرورة للحفاظ على النظام، فالنظام هو القضية الأساسية لفكر دوركايم، وبالتالي فإن مشكلة الظلم «أو عدم العدالة» تحتاج إلى دعم أخلاقى وليس الحل أن نقتطع جزء من الطبقات الغنية لصالح الطبقة الفقيرة، وإنما الحل فى التدعيم الأخلاقى للمجتمع^(٢).

٢ - إن التفاوت فى الدخل أو التباين فى المجتمع يرجع إلى تباين الأدوار والتخصص الدقيق لكل وظيفة، وأن تقسيم العمل يؤدي فى الظروف الطبيعية إلى تدعيم التعاون والتضامن الاجتماعى، أما الصراع وتباعد المصالح فينشأ نتيجة نمط مرضى من أنماط تقسيم العمل^(٣).

٣ - ويرى دوركايم أن النظام الاجتماعى يعتمد على توافر الرضا لدى المواطنين، الذين يجب أن يرضوا بما قسم الله لهم وعليهم أن يقتنعوا بما لديهم، ولكى يحدث ذلك لابد أن يقدم المجتمع لهم أساليب التربية المناسبة وأن عليهم الاقتناع بما قسم الله لهم ولا يطلبوا أكثر من ذلك، ولا يجب إطلاقاً أن يترك للأفراد التطلع إلى أشياء ليست من حقهم^(٤).

٤ - ويرى دوركايم أن حالات الصراع والاستغلال والسيطرة ترجع إلى ثلاثة أسباب، وهى أن التغييرات السريعة التى قد تنتاب البناء الاجتماعى فى جانبه الاقتصادى قد تؤدى إلى خلق علاقات جديدة بين العامل وصاحب العمل، والثانى وهو أن تقسيم العمل يكون شاذاً إذا لم تعبر الاختلافات الاجتماعى عن اختلافات طبيعية ولمواجهة

(١) (Durkheim, 1966, 375).

(٢) (Durkheim, 1966, 350).

(٣) (السيد الحسينى، ١٩٨٥م، ٦٩).

(٤) (سمير نعيم، ١٩٨٩م، ٩٥).

ذلك يجب إعادة توزيع العمل وفقا لتوزيع المواهب والاستعدادات الطبيعية، السبب الثالث وهو غياب التنظيمات الاجتماعية التي تتولى الحفاظ على استقرار المجتمع من خلال إلزام الأقوياء بالتلطف فى استخدام قوتهم ومنع الضعفاء من الاحتجاج والتمرد المستمر^(١).

٥ - ونتيجة لذلك يرى دوركايم أن عدم المساواة (العدالة) الناجمة عن تقسيم العمل، تعد شيئا طبيعيا لأنها قائمة على القدرات الطبيعية الأمر الذى لا يؤدي إلى التنافس والصراع ولكن يؤدي إلى التعاون والتضامن، والأشكال الشاذة فقط هي التى يمكن أن تولد الصراع فى المجتمع^(٢).

٦ - وفى دراسة دوركايم عن ظاهرة الانتحار أرجعها إلى تباين البناء الاجتماعى وخاصة الفروق فى درجة التضامن الاجتماعى ونمطه^(٣) ومجمل آراء دوركايم تؤكد على أن المجتمع له صفة الأسبقية والقهر على أفرادها، وتقسيم العمل يجب أن يكون متفقا مع القدرات الطبيعية التى هى أساس عدم المساواة، ومن هنا على الفقراء أن يرضوا بأوضاعهم حتى لا يتسببوا فى أزمات للمجتمع^(٤).

٧ - يلاحظ أن أفكار دوركايم قد انتشرت ولاقى رواجاً كبيراً فى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد فترة الكساد الاقتصادى التى سادت أمريكا فى الثلاثينيات، ووجدوا فى هذه الأفكار تفسير للأزمة لأن رضا الفقراء بأوضاعهم يضمن استقرار المجتمع مما يساعد على تخطى الأزمة^(٥).

التعليق على النظرية:

١ - يلاحظ بوجه عام أن آراء دوركايم تتفق لحد كبير مع آراء ماكس فيبر وهذا شىء طبيعى لأنهما يدافعان عن النظام الرأسمالى، ويهمنهما استقرار الأوضاع والمظالم الواقعة سواء بين الدول بعضها البعض أو بين المواطنين داخل كل قطر وبعضهم البعض، كما أنهما ينتميان معا للمدرسة الوظيفية.

(١) (على ليلة، ١٩٩٤م، ١٩).

(٢) (أحمد زايد، ١٩٨٤م، ص ٨٥ : ٨٨).

(٣) (نيقولا تينا شيف، ١٩٩٦م، ١٧٥).

(٤) (على ليلة، ١٩٩٤م، ص ٢٥٣).

(٥) (سمير نعيم، ١٩٨٩م، ١٠٦).

٢ - إن فكرة تقسيم العمل وارتباطها بالحفاظ على النظام مما يؤدي بشكل تلقائي إلى الظلم الاجتماعي، وبالتالي فحل مشكلة هذا الظلم يحتاج إلى دعم أخلاقي يعود بنا مرة أخرى إلى فكرة الإحسان وفكرة تقديس الفقر، وهذا يتعارض مع حق المجتمع وبالتالي يصعب الوصول إلى استقرار اجتماعي يساعد على تنمية متواصلة مستمرة، ولكنه يفيد في المساعدة على إطالة عمر النظام الرأسمالي بعض الوقت، ويعود دوركأيم مرة أخرى، لمطالبة الفقراء بأن يرضوا بما قسم الله لهم وهذا تقديس للفقر مرة أخرى ثم يلقى المسؤولية على أساليب التربية المناسبة للمساعدة على تقبل الفقراء لفقرهم وحس الأغنياء على المساعدة، وهذه المفردات بعيدة جدا عن جوهر الأديان وأوامر المولى الكريم ... إنها وسائل لتدعيم النظام الرأسمالي القائم ليس إلا.

٣ - إن القول بأن عدم المساواة الناتجة عن النظام الرأسمالي عامل إيجابي يحد من التنافس والصراع، قول يجافي الحقيقة فلا استقرار مع الظلم فالعدالة الطريق الوحيد للأمان والاستقرار والتكافل، ولا يمكن تجاهل الصراع الدائر الآن سواء على مستوى العالم بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بل لا يمكن تجاهل النزاعات المسلحة في دول الوفرة والثراء أو تجاهل الصراعات الداخلية والمشكلات المتفاقمة للنظام الرأسمالي ومشكلات الكساد والرهن العقاري وتدنى معدلات النمو وارتفاع البطالة والمظاهرات المتعددة من «ول استريت» في أمريكا إلى ألمانيا وإنجلترا والقدس وغيرهم تنادى بالعدالة الاجتماعية بشكل ملفت للنظر بعد الثورة المصرية، وهذه مؤشرات واضحة على تصدع النظام الرأسمالي بما ينبئ بسقوطه مستقبلا.

رابعا: نظرية تالكوت بارسونز:

بارسونز من أبرز علماء الوظيفة وله إسهامات واضحة تركز على عدة أبعاد يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

١ - وظيفة النسق: يرى بارسونز أن النسق عبارة عن مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة ببعضها وأن هناك وظيفة للنسق وأن مفهوم الوظيفة يشير إلى الحلول المتعددة لمركب معين من المشكلات التي يستطيع النسق أن يتكيف معها من أجل بقائه والبقاء يعني الاستمرار والتطور والتحول.

٢ - ينظر بارسونز للوظيفية على أنها تطويرية، بالرغم من أنه عارض التطورية في البداية، حيث يفسر المجتمع الصناعي على أنه الذروة النهائية التي تم الوصول إليها بعد

مجهود طويل، وعلى الدول النامية أن تسعى للوصول لهذا الهدف من خلال تبني القيم السائدة في الثقافة الغربية^(١).

٣ - بارسونز يرى أن الصراع مستبعد فهو لا يعدو أن يكون حالة استثنائية أو موقفا شاذا طارئا لأن المجتمع مستقر ويعتمد على فكرة التوازن الطبيعي بين أجزاء المجتمع، وهذا يرجع إلى نسق القيم أو النسق القيمي ويقصد به بارسونز مجموعة الأحكام المعيارية التي يتبناها الأفراد ويحددون من خلالها ما يجب أن يكون عليه المجتمع الذي يعيشون فيه^(٢).

٤ - ويرى بارسونز أن المجتمع الصناعي الحديث يتميز بنسق اجتماعي في أفضل صورة لأنه يتضمن أعلى درجات التباين الاجتماعي^(٣) ويرفض وجهة نظر ماركس التي ترى أن البناء الصناعي مضطرب ويعانى من انحرافات واضطرابات، مما يترتب عليه صراع حتمي، وبالتالي يرى بارسونز أنه إذا كانت هناك بعض الصراعات أو الانحرافات فهي مؤقتة، وسوف تنتهي مع اكتمال البناء الصناعي في الدول الرأسمالية، مما ينهى من وجود أية صراعات، خاصة مع تواجد قانون أخلاقي جديد يلائم حالة المجتمع الصناعي، حيث يرى بارسونز أن رجال الأعمال الرأسماليين يتحملون مسئولية أخلاقية في النضال من أجل تحقيق الرفاهية الجماعية، فهم يؤدون مسئوليتهم نحو المجتمع كنوع من الإسهام الإيجابي^(٤).

٥ - يرى بارسونز أن تفاوت المواهب بين البشر شيء طبيعي، ومن حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى، ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوى المواهب الأقل والاستعدادات الأقل، وبالتالي يكون عطاءهم أقل قيمة، وبالتالي يصبح الفقر هو النتيجة العادلة للفقراء والتفاوت بين الطبقات أمر طبيعي^(٥).

التعليق على النظرية:

١ - يلاحظ بوجه عام أن نظرية تالكوت بارسونز نشأت في ظروف مجتمعية خاصة، حيث كان المجتمع الأمريكي يعانى من مجموعة من الاضطرابات الاقتصادية نتيجة

(١) (جى روشيه، ١٩٨١م، ص ص ٢٣٨ - ٢٤٤).

(٢) (Parsons, 1951, 81)

(٣) (جى روشيه، ١٩٨١م، ٢٤٢).

(٤) (على ليلة، ١٩٩٤م، ٥٧٥ - ٥٨٥).

(٥) (عزت حجازى، ١٩٩٦م، ص ١٠٥).

أزمة عام ١٩٣٠م، وهي ما سميت بالانهيار العظيم والذي تسبب في تدهور اقتصادى كبير، وتعطل نحو ربع العمال الأمريكيين، وزاد الفقراء واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء^(١) وغابت العدالة الاجتماعية ومن هنا فنظرية بارسونز جاءت لتفسير هذه الأزمة الكبيرة للنظام الرأسمالى من خلال التأكيد على قوة النسق واتزانه، ومن ثم فهي محاولة دفاع وتبرير عن استمرار الأوضاع الراهنة واستمرار النظام الاجتماعى والظلم أيضا.

٢ - إن نظرية بارسونز لم تتطرق بشكل مباشر لقضية العدالة الاجتماعية، وما يرتبط بها من مشكلات مجتمعية حقيقية كانت سائدة فى المجتمع الأمريكى، كالتفرقة العنصرية، وانتشار الفقر، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء خاصة فى هذه المرحلة التى ظهرت فيها نظرية بارسونز.

٣ - إن وجهة نظر بارسونز فى استبعاد فكرة الصراع الاجتماعى بشكل عام، وإنه يمثل استثناء أيضا فكرة غير موضوعية، لأن حتمية الصراع أو عدم حتميته، كلاهما ينكر أن المجتمع يتأثر بالعديد من العوامل، ولا يمكن قبول فكرة الحتمية فى تفسير التغيرات التى يمر بها أى مجتمع، وبالتالي ففرص حدوث الصراع وخاصة فى مجتمع يعانى من تفاوت طبقي كبير، قائمة ولكن مقولة بارسونز هى مجرد تبرير لاستمرار الأوضاع القائمة، سواء داخل البلاد أو على مستوى العالم، من غياب واضح للعدالة الاجتماعية، وخاصة المستوى الدولى وحتى داخليا أثناء هذه المرحلة التى نشأت فيها نظرية بارسونز.

٤ - إن حديث بارسونز عن القانون الأخلاقى لرجال الأعمال للنضال من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، تنتمى لفكرة الإحسان، وأن العدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها من خلال فكرة الإحسان والمحبة، ولذلك يعود بارسونز ويبرر التفاوت الكبير بين الطبقات بتفاوت المواهب والقدرات الخاصة للأفراد.

خامسا: نظرية الصراع:

١ - ترى هذه النظرية أن كل مجتمع يتكون من عدة جماعات داخلية ولكل منها مصالحها الخاصة، ومن هنا فاختلاف المصالح حقيقة اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة.

(١) (أحمد زايد، ١٩٨٤م، ١٠٦).

٢ - إن الجماعات المتعارضة في المصالح الاقتصادية بوجه خاص ينشأ بينها صراع شديد، يتلخص في جماعتين الجماعة الأولى وتمتلك معظم الموارد والإمكانيات المادية في المجتمع وهذه هي الطبقة الحاكمة، وجماعة ثانية تمثل أغلبية المواطنين وهم عادة لا يملكون شيئاً وهم الطبقة المستغلة الضعيفة، وتقوم الجماعة الأولى باستغلال ونهب ثروات المجتمع ومن هنا ينشأ الصراع كحتمية اقتصادية لهذه الأوضاع^(١)، وبالتالي ينشأ الصراع نتيجة انعدام العدالة البيئية وانتشار الظلم والفساد.

٣ - إن النتيجة الطبيعية للظلم وانعدام العدالة «الاجتماعية والبيئية بوجه عام، هو تراكم الثروة وتركيزها في يد فئة محدودة يمثلون الطبقة الرأسمالية، مما يؤدي لتركيز القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في يد الأقلية، وتشعر الأغلبية بالظلم والحقد مما يزيد من حدة الصراع بين الطبقتين.

٤ - إن نتيجة هذا الصراع تنتهي حتما لصالح الأغلبية وتسيطر الطبقة العاملة والمحرومة على الحكم، مما يؤدي إلى اضمحلال دور النظام الرأسمالي في المجتمع الرأسمالي، بسبب فساد وعدم العدالة المرتبطة بهذا النظام، لأنه يقوم على أساس فاسد وتتحول ملكية وسائل الإنتاج من أيدي الرأسماليين إلى أيادي الجماهير، وتنتشر العدالة بين الجميع وينشأ المجتمع الشيوعي على العدالة^(٢).

٥ - ويترتب على كل ما سبق أن التغيير بالقوة أمر حتمي، وأن الأنساق القائمة داخل المجتمع ليست متحدة ومتناغمة، وأن هذه الأنساق تميل وتتجه نحو التغيير الجذري والحتمي، وهذه نقطة اختلاف رئيسية مع نظرية البنائية الوظيفية السابقة^(٣).

٦ - ويرى ماركس أن غياب العدالة أمر متعمد أو نتاج طبيعي للرأسمالية ولمصلحة الطبقة الرأسمالية، حيث إن السيطرة على قوى الإنتاج تؤدي إلى السيطرة الطبقيّة على الفائض الاجتماعي، والنسبة التي ينتجها العامل المنتج يستولى عليها غير المنتج، ولذلك فإن السيطرة على وسائل الإنتاج تمنح الرأسمالي الامتياز لشراء قوة العمل^(٤) ومن ثم تكون الطبقة الرأسمالية، هي المستفيدة وطبقة العمال والفلاحين هم ضحايا النظام الرأسمالي فالاستغلال صفة أساسية للنظام الرأسمالي، بأن يتحول العامل والفلاح

(١) (أحمد النكلاوي - على الحوت، ١٩٨٢م، ص ٢٥٣).

(٢) (Markx, 1964, 412).

(٣) (سمير نعيم، ١٩٧٩م، ص ١٩٨).

(٤) (Charles, 1985, 6 - 8).

إلى إنسان أجير ينظرون إليه على أنه مجرد حيوان عامل لتحقيق حاجاته البدنية المحدودة^(١)، وإنه كلما زاد العامل كدحا زاد فقرا، وزاد الغنى فى ثروته وجبروته^(٢).
٧ - ويضيف ماركس أن عملية الإفقر للعامل شرط أساسى، لنظام الإنتاج الرأسمالى، من خلال إعداد جيش احتياطى من العمالة الفائضة، وارتباطه بالفقر الفيزيقي الذى يفرض على شريحة كبيرة من الطبقة العاملة من قبل النظام الرأسمالى، الذى كلما تقدم زادت ثروته فى مقابل الحفاظ على أجور العمال بدون زيادة، حيث يوجد جيش احتياطى للعمال الفائضين يزداد مع تقدم الميكنة والتكنولوجيا، بل قد تهبط الأجور فى بعض الأحيان وهذا الإفقر يستمر باستمرار النظام الرأسمالى^(٣) وهذا يعنى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وغياب العدالة الاجتماعية وقيام العلاقة بين العامل والرأسمالى على أساس أنها علاقة بين ظالم ومظلوم^(٤).

٨ - ويضيف ماركس أن إفقر الفقراء (عمال وفلاحين وغيرهم) يتزايد مع محاولة الرأسماليين دائما تدعيم قوتهم الاقتصادية بالقوة السياسية، مما يدعم استدامة سيطرتهم، واستغلالهم لموارد المجتمع وفقرائه، ومما يؤكد ذلك أن نحو ثلث الكونجرس الأمريكى فى النصف الأخير من القرن الماضى من كبار الرأسماليين والأثرياء، بل إن هناك عائلات كبيرة مثل روكفلر وغيرها، لهم حصص شبيهة دائمة فى النظام السياسى الأمريكى وحقوقا شبيهة متوارثة جيلا عن جيل وبالتالي تصب معظم القوانين والتشريعات فى صالح هذه الطبقة^(٥) مما يدعم سيطرة رأس المال على الحكم ويزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
٩ - ويترتب على ما سبق شعور العامل بالغبرة، كما يرى ماركس ويعود هذا الاغتراب إلى الظروف الإنسانية السيئة التى يعمل بها العامل، وبيئة الإنتاج بوجه عام، كما يعود إلى تقسيم العمل الذى نجح فى خلق تراكمات هائلة للثروة لأصحاب الأعمال، والخط من قيمة الحياة الإنسانية للعمال، وأصبح المنتج الذى ينتجه العامل غريبا عنه^(٦)، ويرى ماركس أن الاغتراب هو ضياع المرء وغربته عن ذاته وعن المجتمع ويتم ذلك بأربع طرق هى:

(١) (Marx, 1961, P30).

(٢) (Marx, 1961, P342).

(٣) (جون كينيث، ٢٠٠١م، ١٥٠).

(٤) (أمل عبد الفتاح، ٢٠١٣م، ١٠٠).

(٥) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ٦٦).

(٦) (Frank, 1985, 66).

- اغتراب عن ناتج العمل الذى يستولى عليه الآخرون.
- اغتراب عن العمل ذاته لشعوره بالقهر أثناء العمل بدلا من شعوره بالإنجاز.
- اغتراب عن الآخرين حيث يشعر بضياع حقوقه.
- اغتراب عن النوع الإنسانى لأن الذى يميز الإنسان هو الإرادة والحرية فى العمل وليس الجبر والاستغلال^(١).

١٠ - ويرى ماركس أنه لا سبيل إلى محو الفقر والظلم إلا بمحو النظام الذى يقوم على الاستفادة من الفقر والظلم، وأن هذا سيؤدى إلى تطور البروليتاريا وتحطيم النظام الرأسمالى وقيام الثورة التى تضمن الحرية والمساواة للجميع^(٢).

١١- ويرجع ماركس نجاح الرأسمالية وراثتها إلى فتوحاتها الإمبريالية ونهب خامات وثروات العالم الثالث عن طريق التجارة بما وراء البحار منذ القرن السادس عشر^(٣) مع ملاحظة أن هذا الاستغلال لم يكن تجاريا فقط بل استخدمت الدول الرأسمالية القوة والنفوذ والتهديدات فى هذا النهب الذى تحميه قوة الدول الرأسمالية ونفوذها، وكانت النتيجة نقل واسع لثروات العالم الثالث للدول الرأسمالية، ولذلك تستمر هذه الدول الرأسمالية فى نهب ثروات العالم الثالث حتى الآن من خلال فتح أسواق العالم الثالث لمنتجات تلك الدول الصناعية^(٤).

تعليق على نظرية الصراع:

١ - بداية تقوم نظرية الصراع على مبدأ حتمية الصراع بسبب العامل الاقتصادى، ومبدأ الحتمية بوجه عام أى كانت هذه الحتمية يصعب الاعتماد عليه فى تفسير مشكلات المجتمع، لأن المجتمع يتكون ويتأثر بعوامل عديدة مثل العوامل الاقتصادية، والدينية، والبيئية، والسياسية، والاجتماعية وغيرها، وقد يتصاعد عامل أو أكثر فى بعض الأحيان على حساب عوامل أخرى والعكس فى مواقف أخرى، ولكن هذا يعنى فى كل الأحيان أن مبدأ الحتمية أى كانت مرفوض فى تفسير المشاكل أو الظواهر الاجتماعية والإنسانية بوجه عام، وفى مقابل ذلك أهملت هذه النظرية الدين والعوامل الروحية ودورها فى المجتمع.

(١) (ميشيل مان، ١٩٩٩م، ٤٨).

(٢) (إبراهيم شحاتة، ١٩٨٧م، ١٤)..

(٣) (ناتان يروزنبرج، ٢٠٠٢م، ص ٢٧).

(٤) (إسماعيل صبرى، ١٩٩٨م، ص ٤٥٠).

- ٢ - إن نظرية الصراع أصابت في توضيح انتشار الظلم وعدم العدالة في النظام الرأسمالي، الذى يقوم على استغلال طبقة رجال الأعمال لطبقة العاملين، ومن ثم الاستحواذ على معظم الثروة والقوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ٣ - إن عدم العدالة يترتب عليها بالطبع عدم الاستقرار والاضطرابات، ولكن النظرية اعتمدت فى ذلك على وجود طبقتين الأولى طبقة رجال الأعمال المستغلة وطبقة العمال المظلومة، وأهملت وجود طبقة وسطى فى المجتمع الرأسمالي مثل الأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات وصغار التجار والجيش والشرطة وخلافه، كما أن وجود فرصة لشراء الأسهم والسندات يجعل بعض المرونة فى التنقل بين الطبقة الوسطى وما فوقها فى بعض الأحيان، وهذه الطبقة الوسطى بالطبع كلما انتشرت خفت من حدة الظلم، وبالتالي من حتمية الصراع، وخاصة مع قوانين إدارية تنظم للعدالة مثل وجود حد أدنى وأقصى للأجور، وضرائب تصاعدية، مع تفعيل لخدمات جيدة للكافة فى مجالات حيوية مثل التعليم والصحة وخلافه.
- ٤ - إن نظرية الصراع تنكر وجود طبقات بين المجتمع، ووجود الطبقات حقيقة أساسية أقرها المولى الكريم، ولكن وجود الطبقات والثراء لدى البعض مشروط بمسئوليتهم عن إشباع الحاجات الأساسية للفقراء، ولذلك فهذه الأسباب من وجهة نظر الباحث هى السبب الرئيسى لسقوط الشيوعية لأن إنكار الطبقات والمساواة المطلقة تمنع الحافز الشخصى والتفوق والتميز الذى يفيد المجتمع والجميع ومنهم الفقراء.
- ٥ - إن الرأسمالية استفادت من نظرية الصراع وانتقادات ماركس فخطت خطوات جيدة فى مجال العدالة الاجتماعية، بتحديد حد أدنى وأقصى للدخل، مع تحسين الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخلافه، لكل المواطنين، وإتاحة حريات أكبر، كما قامت بتصدير مشكلاتها لدول العالم الثالث، مثل الإسراف فى الاستهلاك الترفى وغيره مما أطال فى عمر النظام الرأسمالي، وخاصة مع استمرار نهب ثروات العالم الثالث مثل البترول وخلافه، وأيضا التجارة وفقا للضغوط السياسية، ومثال لذلك صفقات السلاح التى تجرى مع الكثير من دول العالم الثالث حيث بلغت قيمة صفقة طائرات واحدة ٢٩ مليار دولار لدولة واحدة فى الخليج عام ٢٠١٢م.
- ٦ - فشل توقع نظرية الصراع فى نهاية النظام الرأسمالي، لأنه طور من نظامه وتلافى بعض عيوبه، فى حين تجمدت الماركسية وانهارت قبل الرأسمالية، وهذا لا يمنع أن النظرية قد أصابت فى بعض بنودها، فمثلا تحليل غربة العامل تذكرنا بمقولة سيدنا

على - رضى الله عنه - حين قال الفقر فى الوطن غربة ، كما أن تحليل نهب ثروات العالم الثالث هو حقيقة تتجدد يوما بعد يوم.

سادسا: النظرية التوافقية:

١ - هذه النظرية جاءت كمحاولة للتوفيق بين اتجاهين وهما:

● المدرسة الوظيفية.

● نظرية الصراع.

فالنظرية التوافقية جاء اسمها من محاولة الجمع والتوفيق بين النظريتين الوظيفية والصراع ، وحاولت الخروج بمنهج واحد لمعالجة مشكلة غياب العدالة الاجتماعية وذلك يتضح من خلال التالى.

٢ - هذه النظرية تؤمن بالفكرة القائلة بأن المجتمع لا يمكن أن يستقر ما لم تتم مقابلة احتياجات المجتمع الأساسية ، من خبراء وكفاءات مختلفة على أساس المكافآت المالية أو الحوافز المادية والتي تختلف باختلاف الأدوار والكفاءات ، وعلى ضوء مقابلة تلك الحاجات مع الأدوار المختلفة والحوافز المادية المختلفة يتم التوازن أو الاستقرار الاجتماعى.

٣ - ثم تتفق النظرية التوافقية مع نظرية الصراع فى فكرة حتمية الصراع الاجتماعى للمحافظة على ديناميكية المجتمع الإنسانى ، باعتبار أن توافر الخبرات بشكل يفيض عن حاجة المجتمع سيؤدى حتما إلى التنافس والصراع الاجتماعى^(١).

٤ - إن المجتمع يتطور بصورة دائمة وبوجه عام ترى النظرية أن انعدام العدالة الاجتماعية يتناسب مع حجم الثروة التى سينتجها المجتمع ، بمعنى أنه إذا كانت الثروة كبيرة فى المجتمع زادت الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة ، وبالتالى زاد الظلم الاجتماعى ، وهكذا تنعدم العدالة الاجتماعية كلما زادت ثروة وإنتاج المجتمع والعكس بمعنى أنه إذا كانت الثروات المنتجة فى المجتمع قليلة فإن هذا المجتمع تقل فيه الفجوة بين الطبقات ، لأن التنافس فى تلك المجتمعات شبه معدوم ، ويكون هذا المجتمع أكثر عدالة من المجتمعات المتطورة ذات وسائل الإنتاج العملاقة ، والثروة تؤدى لمزيد من الثروة ومع تقدم الإدارة وزيادة الطمع والجشع الإنسانى تزداد الفجوة بين الطبقات وتغيب العدالة الاجتماعية^(٢).

(١) (Lanski, 1966,66).

(٢) (زهير الأعرجى ، ١٤١٥هـ ، ص٥٧).

التعليق على النظرية:

- ١ - إن فكرة استقرار المجتمع نتيجة للظلم الاجتماعي قول باطل نظريا وعمليا وغير مقبول أخلاقيا أو اجتماعيا أو دينيا، والدليل أن معظم الثورات تقوم نتيجة لإنعدام العدالة كما سبق أن أوضحنا.
- ٢ - إن فكرة ارتباط الدور الاجتماعي بالمكافأة المالية ليست دائما على حق كما أشرنا من قبل، لأنه ليس هناك تفسير مثلا لحصول الرجل على ضعف أجر المرأة في كثير من الدول الغربية.
- ٣ - إن فكرة حتمية الصراع نتيجة للحتمية الاقتصادية أيضا مرفوضة، وتم تناول ذلك في نقد الصراع لأن المجتمع يتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية والبيئية بجانب العوامل الاقتصادية.
- ٤ - إن الملاحظ أن النظرية التوافقية جمعت بين عيوب النظرية الوظيفية ونظرية الصراع، وبالتالي تفتقد هذه النظرية في معظم جوانبها لتفسيرات جديدة أو مقنعة في ثناياها لأنها ببساطة محاولة للتوفيق بين النظريتين.
- ٥ - إن الجديد في النظرية التوافقية هو أنه كلما زادت الثروة زاد الظلم الاجتماعي، وهذه أيضا ليست حقيقة دائمة فمثلا في العصر الإسلامي وخاصة بعد الفتوحات في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب زادت الثروة وزادت العدالة الاجتماعية، وتكرر ذلك في عهد الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز، وهناك أيضا أمثلة معاصرة مع اختلاف الفارق حيث زادت الثروة والإنتاج في مصر خلال الخمسينيات والستينيات وزادت العدالة الاجتماعية وقلت الفجوة بين الطبقات، ومن ثم فزيادة الثروة ليست هي السبب الرئيسي لانعدام العدالة، بل هي الإرادة السياسية للنظام الحاكم، وهنا نتذكر مرة أخرى مقولة مندوب الفرس الشهيرة «حكمت . فعدلت . فأمنت . فنمت . ياعمر» فهي مشكلة نظام وليست مشكلة ثروة أو إنتاج، وهذا لا ينفي أنه في غياب إرادة النظام تزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء مع زيادة الثروة، ولكن تبقى الإرادة السياسية للنظام هي العامل الرئيسي وليست الثروة، ولذلك زادت الفجوة في ظل العولمة لغياب الإرادة السياسية للنظام العالمي بوجه عام في تحقيق العدالة، مع غياب الوعي الشعبي بأن العدالة حق وليست منحة من أحد، وعندما يغيب هذا الوعي تصبح الإرادة السياسية هي الفيصل في القضية.

سابعاً: نظرية التبعية:

هي إحدى النظريات المعاصرة المهتمة بقضية التنمية بوجه عام سواء على المستوى الوطنى أو العالمى، وترتبط بين التنمية والتخلف بظهور النظام الرأسمالى فى القرن السادس عشر فى أوروبا الغربية، وانتشرت مع التوسع التجارى وتقدم وسائل النقل والمواصلات والحكم الاستعمارى، وهى تتفق مع رأى ماركس فى أن العمليات التجارية بين الدول الرأسمالية والعالم الثالث اتسمت بالاستغلال والضغط السياسية لصالح الرأسمالية الغربية^(١) وأنه من خلال التجارة الخارجية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر وما بعد ذلك تم فتح المزيد من الأسواق أمام إنتاج الدول الرأسمالية بوجه عام، بل وقد اندلعت الحروب الإمبريالية بهدف إعادة تقسيم السوق العالمية^(٢) واستمرار التنمية فى الدول الرأسمالية يعتمد على استمرار التخلف فى دول العالم الثالث، لأن تقدم دول العالم الثالث يعنى اعتماده على نفسه، وهذا يعنى غلق أسواق العالم الثالث، أو جزء كبير من هذه الأسواق، مما ينعكس سلباً على الدول الرأسمالية، ومن هنا فاستمرار التنمية فى الدول الرأسمالية يعتمد على استمرار تخلف دول العالم الثالث^(٣) ومن هنا يؤكد رواد نظرية التبعية على دور الرأسمالية فى نهب ثروات العالم الثالث وإقامة المنازعات، وإفقار هذه الدول والوقوف ضد التنمية الحقيقية لهذه الدول حتى لا تعتمد على نفسها، ولا تجد الدول الصناعية سوقاً لمنتجاتها وتراجع التنمية فى الدول الرأسمالية، ومن هنا تغيب العدالة الاجتماعية سواء على مستوى العالم بين الدول المتقدمة والفقيرة أو داخل الدولة الواحدة، لأنه من مصلحة الدول الرأسمالية أن تغيب العدالة فى الدول النامية وإيجاد رأسمالية محلية تابعة للرأسمالية العالمية وتستفيد من ذلك، لأنه فى غياب العدالة الاجتماعية تغيب التنمية ويظل العالم الثالث تابع للرأسمالية العالمية. والآن نعرض بإيجاز لفكر أهم رواد نظرية التبعية فى هذا المجال:

١ - هليفيير دنج Rudolph Hilferdinh:

(أ) يركز على أهمية تراكم رأس المال مما يزيد من قوة الدول الرأسمالية الكبرى ويساعدها على الاحتكار الدولى، فعلى سبيل المثال فإن شركة ناجحة مكونة من عشرة أشخاص تنتج بصفة عامة أكثر من عشرة أضعاف ما ينتجه فرد بمفرده^(٤).

(١) (ميشيل مان، ١٩٩٩م، ص ١٩٠).

(٢) (Gerald, M, 1975, 173).

(٣) (يوسف صايغ، ١٩٩٢م، ٣٠ - ٣١).

(٤) (مارك بوكانان، ٢٠١٠م، ٢٧٩).

(ب) ونتيجة لتراكم رأس المال وتطور التكنولوجيا تنمو الاحتكارات والمنافسة المتزايدة بين رؤوس الأموال، وتسعى لغزو الأسواق الداخلية والخارجية، مما يؤدي لزيادة العداء للدول القومية التي تسعى للاعتماد على الذات وهنا تقف الرأسمالية العالمية ضدالدولة القومية لاختلاف المصالح المادية^(١).

(ج) نمو الدولة القومية يعنى الاعتماد على الذات، وبالتالي تنكمش واردات الدولة القومية من الدول الرأسمالية، مما ينعكس سلبيا على نمو الدول الرأسمالية والصناعية، والتي أصبحت الآن تعتمد في نجاحها لحد كبير على فتح أسواق العالم الثالث.

(د) تزداد أهمية البنوك في الدول الرأسمالية في السيطرة على رأس المال وتوسع الرأسمالية، نتيجة للمنافسة الكبيرة على الأسواق واستغلال النفوذ السياسى، وأحيانا العسكرى في مناطق كثيرة في العالم.

(هـ) تسعى الدول الرأسمالية الكبرى للقيام بنفس هذا الدور على المستوى القومى في داخل الدول، مثلما هو على المستوى الاقتصادى والسياسى العالمى^(٢).

٢- روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg:

(أ) تركز على اعتماد الرأسمالية بشكل أساسى على أسواق غير رأسمالية أو أسواق العالم الثالث، ومحاولة دمجها أو جعلها تابعة للنظام الرأسمالى العالمى، للاستيلاء على فائض القيمة وموارد هذه الدول، كما تؤكد الباحثة على الطبيعة المميزة للرأسمالية العالمية، والتي تتميز بالاحتكار لرأس المال القومى والتنافسية العالمية.

(ب) تسعى الدول العالمية إلى تدعيم سيطرتها على دول العالم الثالث، من خلال التبعية المالية، ولذلك فالقروض الأجنبية لا غنى عنها لاستمرار رخاء الدول الرأسمالية^(٣) فمن خلال هذه القروض تزيد تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية، وعادة ما تكون هذه القروض مشروطة بفتح أسواق دول العالم الثالث للدول الرأسمالية.

(ج) وتتغلغل الرأسمالية بمرور الوقت إلى مناطق جديدة، وبهذا الزحف المتنامى عبر أقطار العالم المختلفة تمكنت الرأسمالية من تخفيف مشاكلها الاجتماعية، والاقتصادية، وتوسيع نطاق نشاطها سواء بالهجرة إلى هذه المناطق أو بتصدير السلع ورؤوس الأموال

(١) (Charles, 1985, 20 - 23).

(٢) (Charles, 1985, P 25).

(٣) (Charles, 1985, 31).

منها، مع إخضاع هذه المستعمرات والبلاد التابعة للنظام الرأسمالي، وأدى فتح هذه المستعمرات ونهبها إلى تصريف فائض منتجات وزيادة أرباح الدول الكبرى^(١).

(د) عملية توسع الرأسمالية تعتمد على الحصول من المستعمرات على المواد الخام بأبخص الأسعار، مما ساعد على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لأن هذا ساعد على زيادة غنى وقوة الدول الرأسمالية، والعكس لدول العالم الثالث، حيث أدى ذلك لزيادة ضعف وفقر هذه الدول كما تم ربط هذه الدول بالدول الرأسمالية وأصبحت تابعة لها.

(هـ) إن علاقة الدول الرأسمالية بدول العالم الثالث أدت إلى نسق من الاستغلال الاقتصادي، وهذا تطلب تغييرا شاملا في الكيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدول العالم الثالث، وزاد من تبعيتها للدول الرأسمالية، وأيضا فرض سياسة الباب المفتوح على هذه الدول قسرا حتى يمكن إخضاعها لمتطلبات النمو في المراكز الرأسمالية، وزادت ديون هذه الدول وتدعيم الملكية الخاصة مما أدى في النهاية لتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هذا فضلا عن التبعية السياسية بجانب زيادة الفقر والفقراء على جميع امتداد الكون^(٢).

٣ - بول باران Paul Baran:

(أ) يرى أن دول العالم الثالث تعاني من التخلف، نتيجة لاستغلال الدول الصناعية لمواردها بشروط تجارية ظالمة لدول العالم الثالث، وإنه ليس هناك ثمة احتمالية في الأفق لتجاوز هذا التخلف، أو تحقيق تقدم اقتصادي ملموس في هذه الدول، لأن ذلك ضد مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة التي تحرص على ثبات واستقرار هذا الظلم والأوضاع المتردية^(٣).

(ب) ويؤكد Baran على أن النظام الرأسمالي يعمل بشكل مستمر على إيجاد نظام عالمي للتجارة للمحافظة على الوضع الراهن، بما يزيد الفجوة أو الهوة بين الدول الرأسمالية ودول العالم الثالث، وعلى إيجاد بعض الشروط للتنمية المناسبة للدول الرأسمالية، وهي أيضا في الوقت نفسه تعوق تنمية العالم الثالث، وأن الدول الرأسمالية حققت ومازالت تحقق تقدمها بنهب الفائض الاقتصادي من دول العالم الثالث^(٤).

(١) (رمزي زكي، ١٩٩٧م، ٢٣٥).

(٢) (Vic., 1988, 14).

(٣) (Vic., 1988, 14).

(٤) (Andre, 1971, Pp. 30 - 32).

(ج) إن الدول الرأسمالية تسعى دائما إلى تشجيع الاستهلاك بكافة صورته خاصة في الدول النامية، لأن هذا يؤدي إلى امتصاص أموال الدول النامية، وفي الوقت نفسه يزيد من أرباح الدول الرأسمالية وفتح مصانعها والحد من البطالة وزيادة الإنتاج، مما يؤدي لزيادة الفجوة بين الدول الرأسمالية والنامية وإنه لا مجال أمام الدول النامية إلا بالانفصال جذريا عن العالم الرأسمالي^(١).

٤ - أندري جوندر فرانك A. G. Frank:

(أ) يرى Frank أن عملية التبعية والاستغلال تتم من خلال عدة حلقات متتالية تبدأ بحلقة كبيرة وتنتهي إلى أصغر حلقة، حيث تبدأ بالدول الرأسمالية الكبرى والتي تسعى إلى الاستيلاء على الفائض الاقتصادي من الدول النامية بطرق شتى منها الاستثمار الأجنبي بصرف الفائض من المحيط إلى المركز عن طريق إعادة الأرباح والفوائد إلى البلد الأم، وهكذا يستمر الحال في التوابع حيث تقوم بنزع الفائض من الريف والقرى، ثم يقوم أصحاب الأراضي في الريف بنزع الفائض من الفلاحين وأصحاب المحلات، الذين يقومون بنزع الفائض من المواطن العادي، وهكذا تستمر هذه السلسلة في كافة أنحاء النسق الرأسمالي الذي يعمل على مستوى العالم^(٢).

(ب) ولذلك يرى Frank أن دول العالم الثالث مجرد توابع تخدم مصالح الأقطاب الدولية، وأن هذه الحلقة أو الحلقات الاستغلالية غير المتكافئة تبدأ من المستوى الدولي لتصل للنظام الداخلي في الدول التابعة، وينال كل واحد في السلسلة الربح من التابع الذي يليه، ويحتفظ بالبعض لنفسه ويمرر الباقي لأعلى حتى تصل إلى الحلقة الأولى، وقد تكون أمريكا أو إنجلترا أو غيرها من الدول الكبرى، وهي سلسلة سياسية أكثر منها اقتصادية^(٣).

(ج) ويؤكد Frank أن النخب الوطنية في دول العالم الثالث أو معظمها مدمج في النظام الرأسمالي العالمي، ولذا فهي ليست مستقلة فهي تضم نخبة من الوكلاء تكمن سلطتهم وثروتهم في الدعم الذي ينالونه من أسيادهم في الحلقة الأكبر وتنطبق هذه القاعدة على الحلقات الأخرى وهكذا.

(د) يرى Frank أن حدوث أي تنمية في دول العالم الثالث لا بد وأن تكون بموافقة الدول الكبرى، ووفقا لمصالح متبادلة، فيمكن لبعض الدول النجاح لدرجة معينة في

(١) (Robert, 1982, Pp. 37 - 38).

(٢) (ميشيل مان، ١٩٩٩م، ص ص ١٠١ - ١٠٢).

(٣) (Vic, 1988, Pp. 14 - 15).

التصنيع أو التنمية، ولكن بشرط موافقة الدول الكبرى، وعادة يكون ذلك وفقا لشروط ومصالح متبادلة.

(هـ) كلما كانت الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية قوية بين الدول الكبرى والتابعة، كلما كانت درجة الهيمنة والاستغلال أكبر وأعظم، والعكس صحيح، لذلك يجب على الدول النامية أن تقلل اعتمادها على الدول الغنية إذا أرادت أن تحدث تنمية مستقلة حقيقية، وهذا لن يحدث بدون وعى شعبي يغير من سياسات التبعية الحالية، والتي يدعمها النظام الرأسمالي بالنظم والاتفاقيات الدولية، وطلب سياسات إصلاح اقتصادي وتكيف هيكله وخلافه^(١).

٥ - راؤول برتبش Raoul Prebisch:

(أ) يرى راؤول أن مشكلة غياب العدالة أو اللامساواة الكونية في توزيع الثروة تنبع من أساليب النظام الدولي القائم، والذي يعتمد على نهب الثروات الخام للدول النامية، وبذلك تفقد هذه الدول النامية نصيبها من أرباح الإنتاج، حيث تعود هذه المواد الخام مصنعة بأضعاف ثمنها، وبذلك تحصل الدول الصناعية على معظم الأرباح بطريقة غير عادلة، هذا هو نظام التجارة العالمي الذي يخل بالعدالة لصالح الدول الرأسمالية أو الغنية^(٢).

(ب) إن الاقتصاد العالمي تتحكم فيه الدول الصناعية الكبرى وتسيطر على آلياته، ليكون في صالحها دائما، كما أن الشركات متعددة الجنسية تتحكم في هيكل الأسعار لصالح هذه الدول، حيث ترتفع نسبة الزيادة في أسعار المنتجات الصناعية بمعدل أسرع بكثير من أسعار المواد الخام، كما يرتفع الطلب على البضائع المصنعة بنسب أكبر من الطلب على المواد الخام، وفي كلتا الحالتين تكون النتيجة زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء^(٣).

٦ - سمير أمين:

(أ) يرى أمين أن توسع الرأسمالية العالمية وتوغلها في بقية أنحاء العالم ضرورة لاستمرار نجاح النظام الرأسمالي، وفي الوقت نفسه يؤدي هذا إلى إعاقة التنمية في دول

(١) (Charles, 1985, Pp. 40 - 41).

(٢) (Charles, 1985, 41).

(٣) (أمل شمس، ٢٠١٣م، ص١١٧).

العالم الثالث، وأنه نتيجة هذا الاستغلال نجد أن السلع التي تتبادلها الدول الفقيرة تجسد إنتقالاً للقيمة بصورة خفية في الدول الفقيرة، فهي بمثابة قناة يتم من خلالها استنزاف هذه الدول ونقل ذلك إلى الدول المتقدمة.

(ب) كما تعتمد الدول الرأسمالية على أساليب متعددة لتحويل ثروات العالم الثالث إليها، من خلال تشجيع الدول النامية على الاستهلاك الترفي والإنفاق العسكري وخلافه. (ج) وينتهي أمين إلى نتيجة أساسية وهي أن مصير البشرية لن يتغير إلا بتحرر العالم الثالث من كل نماذج النمو الحالية، لأن كل النماذج الحالية تعكس بشكل أو بآخر التبعية للدول الرأسمالية، وعندما يتحرر العالم الثالث ستكون نهاية الرأسمالية، لأن استمرار الرأسمالية مرتبط باستمرار استغلالها للعالم الثالث، إذن فالفقر والتخلف ليسا أصليين في هذه الدول وإنما هما نتيجة إما للاستعمار أو الاستغلال والنهب أو كليهما^(١).

تعليق عام على نظرية التبعية:

١ - بداية نظرية التبعية تعتبر معاصرة، ولذلك فهي تتناول وقائع وأحداث جارية ويصعب الحكم عليها مبكراً، لأنه بمرور الزمن تتضح الإيجابيات أو السلبيات من خلال مقارنة توقعات النظرية للأحداث.

٢ - أن النظرية تميزت برؤية شاملة ومنظار كلي لمشكلة العدالة والفقير سواء من حيث الأسباب أو الآثار، أو سبيل الخروج من الأزمة، واستفادت من الأحداث التاريخية في تدعيم كثير من آرائها.

٣ - تأكيد النظرية على مصلحة الدول الرأسمالية في تخلف دول العالم الثالث، حقيقة ملموسة تؤكد أنها الأحداث الجارية بشكل واضح، ولذلك تسعى إلى ربط اقتصاديات وسياسات هذه الدول بها.

٤ - إن تبعية أسواق العالم الثالث لمنتجات الدول المتقدمة من خلال خلق طبقة من رجال الأعمال في دول العالم الثالث وربطها بمصالح الدول الرأسمالية حقيقة نلمسها في كثير من دول العالم الثالث.

٥ - أشارت النظرية من خلال آراء هليفيير دنج إلى أن الدول الرأسمالية تعادى فكرة الدولة القومية التي تسعى للاعتماد على الذات، حقيقة واقعة شهدتها مصر في الستينيات

(١) (S. Amin, 1970, Pp. 71 - 75).

وبعض دول أمريكا الجنوبية، وذلك لأن نجاح هذا النموذج سيعنى خسارة للدول الرأسمالية لأسواق هذه الدولة، بل إن تجمع الدول القومية معا سيؤدى إلى إنهيار الرأسمالية، أو على الأقل تزايد خسائرها بشكل يضع الرأسمالية فى موقف حرج، وهذا ما انتهى إليه سمير بقوله أن تحرر دول العالم الثالث، سيعنى نهاية الرأسمالية وهذا ما يفسر الهجوم على الدول القومية ورموزها فى العصر الحالى.

٦ - إن مقولة روزا لوكسومبرج باعتماد نجاح الرأسمالية على فتح أسواق العالم الثالث وأن ذلك يتم من خلال ضغوط اقتصادية وسياسية، حقيقية نعانى منها الآن فى العالم الثالث، كما أن هذه الدول تستخدم القروض فى استمرار الوضع الحالى حقيقة أخرى فى عالمنا العربى المعاصر.

٧ - إن مقولة بول باران بأن نظام التجارة والاقتصاد العالمى مسخر لاستغلال ونهب ثروات العالم الثالث واضح فى اتفاقيات التجارة العالمية ومنظمة الجات، وشروط البنك الدولى وخلافه من سياسات مالية أو اقتصادية.

٨ - إن تركيز أندرى جوندري على وجود سلسلة من الحلقات للتبعية الرأسمالية تبدأ من الدول الرأسمالية الكبرى، إلى دول العالم الثالث إلى الرأسمالية المحلية فى العالم الثالث، إلى الفلاح إلى المواطن العادى، تؤدى لربط منافع التابعين بالدول الكبرى، فيعملون على الحفاظ على الوضع الراهن، لأن مصلحتهم الشخصية مرتبطة بالنظام العالمى حقيقة تتم من خلال تركيز معونات ومنح الدول الكبرى إلى العالم الثالث على قطاع وأشخاص معينة فى الدول النامية.

٩ - كما أن مقولة فرانك أنه يمكن لبعض دول العالم الثالث أن تحدث تنمية محدودة بعد موافقة الدول الكبرى، ووفقا لمصالح متبادلة حقيقة نلمسها الآن لبعض دول العالم الثالث، والتي نجحت نسبيا فى تحقيق تنمية محدودة، بشرط اندماجها مع النظام الرأسمالى العالمى، ووفقا لضوابط وشروط سياسية كنوع من التوكيلات المحدودة لهذه الدول فى مناطق مختلفة من العالم، هذا هو القائل الآن ولا يخرج عن هذا النموذج سوى فى بلدان قليلة مثل الصين.

١٠ - يذكر راؤول صراحة أن غياب العدالة الاجتماعية راجع للنظام الرأسمالى المستفيد من ذلك الوضع، وهذا ما يؤكد سمير أمين، أنه لا سبيل للخروج من ذلك إلا باستخدام

أساليب جديدة للتنمية مستقلة عن الدول الرأسمالية وعندما يحدث ذلك تنهار الرأسمالية.

١١ - ونخلص مما سبق بالعلاقة الواضحة بين العدالة الاجتماعية والفقر، لأن تحقيق العدالة يقضى على الفقر، وأن ذلك مرتبط بمصالح القوى العظمى الرأسمالية، خاصة المسيطرة على العالم، ولكن تبقى ملاحظة أخرى على نظرية التبعية، وهي أنه برغم نجاحها في تفسير التخلف، وغياب العدالة بسبب القوى العظمى أو الصناعية أو الرأسمالية، وهي كلها عوامل خارجية مهمة بلا شك في تفسير التخلف وغياب العدالة، ولكن تبقى العوامل الداخلية وأهميتها في استكمال الصورة الخارجية، وهي العوامل الخاصة بدول العالم الثالث، وهي غياب الإرادة في الاستقلال والتنمية، وما يرتبط بذلك من انتشار الجهل والعادات والتقاليد المعوقة للتنمية، لأن نجاح القوى الخارجية فى فرض إرادتها على الدول المتخلفة ما كان لينجح بدون ضعف هذه الدول، وقابليتها للتبعية، وقبل أن تلوم هذه الدول الخارجية وصور الاستعمار، الحديث عليها أن تلوم نفسها، لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، ومن هنا فالمسؤولية مشتركة، وغياب العدالة الاجتماعية تابع من ضعف الدول النامية واستسلامها لمؤامرات وتبعية الدول المتقدمة، مع الاعتراف بوجود عوامل بيئية فى بعض الأحيان تعوق التنمية من ضعف الموارد الطبيعية، ومشكلات السكان، سواء من حيث تزايد معدلاتها أو خصائصها أو توزيعها، وأن الدول النامية تجنى ثمار الجهل وتبعية قياداتها أو غياب إرادتها فى العدالة التى هى أساس التنمية، وهذا يقودنا إلى التساؤل الرئيسى هل غياب العدالة راجع للاستعمار أم للقيادات المحلية الضعيفة أو المتواطئة مع المستعمر الخارجى؟ وهل الشعب مغلوب على أمره وبرئ وأنه ضحية تآمر الرأسمالية أو الاستعمار العالمى مع قياداته المحلية؟ والمؤلف يؤكد بوضوح أن تآمر الرأسمالية العالمية مع الرأسمالية المحلية وبعض القيادات أو الرؤساء والملوك حقيقة واقعة فى معظم بلدان العالم الثالث، ولكن قبل وبعد كل ذلك فالشعب هو المسئول الأول، لأن مبعث الفساد هو غفلة و جهل وسوء اختيار الشعب، فالاستبداد لا يصنعه الطاغية وإنما الشعب هو الذى يصنع الاستبداد والطاغية، فقد روى عن الرسول - عليه الصلاة والسلام - {كما تكونوا يولى عليكم}

والله سبحانه وتعالى يقول ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، كما يقول المثل المصرى ”يا فرعون ميين فرعنك؟ قال لم أجد من يمنعنى“ ومن هنا فالشعب هو الجانى والمجنى عليه، والخروج من هذه المشكلة يكون من خلال نشر التعليم والوعى السياسى والدينى والقومى بين عامة الشعب، لأن العدالة البيئية تعتمد على مثلث قاعدته الوعى الشعبى، وضلعيه هما إرادة حاكم وفلسفة دولة قوية داخليا وخارجيا.

ثامنا: نظرية جون راولز:

١ - تعتبر نظرية جون راولز من أحدث النظريات الخاصة والحديثة بالعدالة الاجتماعية، ويمكن اعتبارها كنتيجة أو رد فعل للصراع الفكرى حول مضمون العدالة الاجتماعية، والتي ظهرت كمصطلح علمى فى أواخر القرن التاسع عشر ومع أوائل القرن العشرين، حيث سادت الرأسمالية ومعها النظريات الليبرالية (Libertariste) للعدالة الاجتماعية، وهى تركز على الحرية المطلقة للأشخاص وقدرسية الملكية الفردية، والعدالة تعنى احترام الحرية المطلقة للأفراد، وعدم انتهاك حق الملكية، وترى هذه النظرية أن المطالبة بالعدالة الاجتماعية تمثل خطر شديد على الحرية واستقرار المجتمع وحضارته، ومن أشهر منظرى هذه النظرية (Vonhayek & Nozik. R) وتتبع هذه النظرية نظرية النفعية (Utilitakiste) وهى تتلخص فى زيادة المنفعة لحددها الأقصى للمجتمع وهى ترى أن أنظمة الضمان الاجتماعى تمثل تكلفة إضافية على الإنتاج مما يؤدى لتدهور المنافسة الاقتصادية والنفع العام مما يؤدى فى النهاية لارتفاع التكلفة وتدهور القدرة على المنافسة وبالتالي غلق المصانع وزيادة البطالة، ولذلك تعارض هذه النظرية خدمات الضمان الاجتماعى وترى فى أساليب العدالة الاجتماعية وسائل لتشجيع البطالة والكسالى فى المجتمع وتشجع الفقراء على مزيد من الفقر مما يخفض فى النهاية من المنفعة المجتمعية^(١) ولقد رددت هذه الأقوال كثيرا على لسان زعماء فى الغرب مثل الرئيس الفرنسى ساركوزى وغيره.

٢ - تابع جون راولز (John. Rawls) الفيلسوف الأمريكى (١٩٢١ - ٢٠٠٢) الجدل الفكرى حول العدالة الاجتماعية، وبدأت مقالاته فى المجالات العلمية والفلسفية منذ

(١) (مطاع الواعر، ٢٠١٢م، ٢٢).

الخمسينيات ، وأثارت هذه المقالات كثيرا من الاهتمام والتعليقات والمتابعات العلمية إلى أن أصدر في عام (١٩٧١م) كتابه الشهير العدالة الاجتماعية ، واعتبره العلماء حدثا فريدا من نوعه ومن أهم خمسة كتب صدرت في الولايات المتحدة عام ١٩٧١م ومن هذا العام يعتبر جون راولز من أهم المنظرين للعدالة الاجتماعية ، كمنظر في علم الاجتماع والسياسة. وترجم الكتاب إلى لغات عديدة، ثم أضاف إليه بعض الإضافات المكملة عام ٢٠٠١م^(١)، ويمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظرية في النقاط التالية.

٣ - يحدد جون راولز هدفه من نظريته بقوله «هدفى هو إعداد نظرية في العدالة التي ستعيد تقديم حل في إعادة تغير الفكر النفعى بصفة عامة» حيث ترى هذه النظرية أن وجود شروط إلزامية للعدالة الاجتماعية لا يعنى إلغاء حريات وحقوق الأفراد، لأن كل فرد يملك حصانة قائمة على العدالة لا يمكن انتهاكها، حتى ولو باسم رفاهية المجموعة، ويضيف راولز هدف آخر لنظريته وهو تقديم تصور للعدالة يعمم ويرفع إلى أعلى مستوى من التجريد، من خلال البحث عن تأسيس أصلى ليقوم العدالة من خلال الرجوع لفكرة الوضعية الأصلية للمتعاقدين، كما نجدها في نظرية العقد الاجتماعى لدى لوك وروسو وغيرهم، والتي تعتمد على فكرة أن كل شخص يتنازل عن جزء من حريته الشخصية فى سبيل صالح الجماعة والمجتمع بوجه عام^(٢).

٤ - ويسمى البعض نظرية راولز العدالة التوزيعية، لأنها ترى أن الهدف الأول للعدالة الاجتماعية يتمثل فى عدالة توزيع الخدمات الأساسية أو خدمات البنية التحتية للمجتمع من تعليم وعلاج وسكن وعمل وخلافه، فالعدالة من وجهة نظر راولز هى توزيع البضائع أو الخدمات الاجتماعية الأساسية بالإضافة إلى الحريات وفرص الانتفاع بالوظائف والمواقع الاجتماعية^(٣) ويؤكد راولز على فكرة إتاحة الفرصة للفقير والغنى معا، من خلال توفير خدمات أساسية جيدة للجميع من تعليم وصحة وترفيه وخلافه، بحيث تتاح الفرصة للفقير للنجاح والتفوق والوصول لأعلى المراكز مثله مثل الغنى.

٥ - إن نظرية راولز عن العدالة التوزيعية تعتمد على عدة أفكار أو فرضيات أساسية وهى :

(١) (عبد الرحمن، ببوشمة، ٢٠١٠م، ٢١).

(٢) (عبد الله السيد، ٢٠١٢م، ٣٢).

(٣) (مطاع الواعر، ٢٠١٠م، ص٣).

(أ) أن المجتمع نسق اجتماعى يقوم على التعاون الاجتماعى القائم على العدل والإنصاف وليس الصراع.

(ب) وفكرة التعاون قائمة على ثلاث خصائص أساسية هي:

- نمط من الترابط الاجتماعى تحكمه قواعد محددة يقبلها الجميع.
 - هذا التعاون قائم على الإنصاف بين جميع المشاركين فى الحقوق والفوائد.
 - يعتمد التعاون على فكرة الفائدة العقلانية للمجتمع بعيدا عن المنافع الفردية الضيقة.
- (ج) وفى ضوء ما سبق يصبح غاية العدالة الاجتماعية هو تحديد صيغ التعاون الاجتماعى الضامنة للإنصاف، من خلال تحديد الحقوق والواجبات الأساسية التى تضعها مؤسسات المجتمع وتقسيم المنافع أيضا.

(د) إن توفير العدالة الاجتماعية فى المجتمع ضرورة أساسية لوجود مجتمع جيد التنظيم، لأن هذا المجتمع يعمل لضمان خير أفراده، وفى هذا المجتمع يحترم كل فرد فى المجتمع مبادئ العدالة.

٦ - فكرة حجاب الجهالة Veil of Ignorance - هذه الفكرة تفترض أن الأشخاص المتفاوضين الذين تصورهم راولز وقد اجتمعوا ليتناقشوا جميعا من أجل الوصول إلى مبادئ العدل الذى سيحكم أنشطتهم وحياتهم المستقبلية، ولكن فى نفس الوقت جزء من هؤلاء الأفراد يجهلون كل شىء عن أنفسهم، وذلك يرجع إلى أن أى شخص غالبا لا يعرف سوى المعلومات التى هى فى هويته، مثل اسمه، وعمره، وجنسيته، والحقبة التى يعيش فيها، كما يجهل قدراته البدنية والعقلية، وبالتالي يجهل حاجات وقدرات غيره والمجتمع، ومن هنا فإن عملية التفاوض بين أفراد المجتمع حول مبادئ العدالة الاجتماعية، يجب أن تتم فى جو محايد تماما تنتشر فيه المعرفة الكاملة بالحقائق، وهذا لا يحدث غالبا وبالتالي فإن المفاوضات حول العدالة تتم خلف حجاب الجهل، وهذا يؤدي إلى توصلهم لمبادئ غير طبيعية تخدم مصالح الأقوى، على حساب مصالح الآخرين، مما يضر بالجميع والمجتمع لاختلال مبادئ العدالة^(١).

٧ - الموقف الأصلي أو الطبيعى - هذا الموقف يضم مجموعة من المتفاوضين كل فرد فيها يتميز بالحكمة العامة والجهل الخاص، وكل واحد منهم يسعى إلى تحقيق مصلحته

(١) (جون راولز، ٢٠١٢م، ٣٩).

الشخصية، لكنه يجد نفسه عاجزا عن التمييز بين ملامحه وملامح الآخرين، وفي ظل ذلك لا بد لهم من أن يحاولوا الوصول إلى مبادئ عامة للعدالة تنتفي فيها المفاضلة بين الأشخاص، بحيث يمكن أن يستفيد منها أى إنسان أيا كان، وبناء على هذا يتم الاتفاق بين كافة المتفاوضين مع ضرورة التزام الحياد إزاء المبادئ المطروحة وعدم التحيز، بل ويتم الاتفاق على ضرورة وضع ذوى المميزات الأدنى فى الحساب عند وضع هذه المبادئ، لأن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا حينما تأخذ مصلحة الفئات الأكثر ضعف والأكثر حرماناً^(١).

٨ - تعتمد نظرية راولز على مبدئين رئيسيين، مرتبطين ببعضهما بعضا، الأول هو مبدأ الحرية - بمعنى أنه يجب أن يتمتع كل شخص بحق متساوى لحق غيره فى جميع الحريات الأساسية كحرية التعبير والفكر وخلافه، المبدأ الثانى - هو الاختلاف وهو يهتم بالفروق الفردية بين الأفراد من خلال الإنصاف فى الفرص ^(عبد الله السيد، ٢٠١٢، ص ٥)، وهذان المبدآن يكملان بعضهما بعض لأن الحرية لكل إنسان فى الحصول على نفس الحقوق لا تتعارض مع اختلاف الأشخاص فى القدرات، ومن ثم فى النتائج والمستوى مع ضمان حد أدنى من الإنصاف للجميع.

التعليق على نظرية جون راولز:

١- يرى المؤلف أن نظرية جون راولز هى من أهم وأعمق النظريات التى تناولت قضية العدالة الاجتماعية بتفاصيل وموضوعية علمية فى كثير من جوانبها، فضلا عن أنها نظرية حديثة نسبيا تلائم مستجدات العصر برؤية فلسفية تربط بين العدالة الاجتماعية والنظم السياسية والمجتمعية، وأضافت أبعاد هامة ركزت عليها ومن أهم هذه الأبعاد ما يلى:

(أ) قضية العدالة فى التوزيع للخدمات الأساسية أو خدمات البنية الأساسية من تعليم وعلاج وعمل وخلافه، وربط ذلك بتوفير الحريات الأساسية للإنسان.

(ب) قضية مراعاة حقوق الفئات الأضعف والأقل قوة فى المجتمع، مع عدم إنكار الاختلاف تبعا للفروق الفردية للأفراد.

(ج) قضية التعاون والترابط الاجتماعى الضامنة للإنصاف والعدالة الاجتماعية من خلال مجتمع جيد التنظيم.

(١) (عبد الرحمن بو وشمة، ٢٠١٠م، ص ٣).

(٢) (عبد الله السيد، ٢٠١٢م، ص ٥).

(د) قضية الفائدة العقلانية للحوار حول العدالة الاجتماعية ، وهي تقترب لحد كبير من نظرية الاختيار العقلانى التى تعتمد على الدراسة الموضوعية للإيجابيات والسلبيات المتعلقة بظاهرة أو مشكلة معينة.

٢ - إن فكرة حجاب الجهالة هى حقيقة موجودة فى كافة المجتمعات والأزمنة بدرجة أو أخرى ، وليس فقط فيما يختص بالعدالة الاجتماعية ، ولكنها فى مجال العدالة الاجتماعية تحديدا لا تتأثر فقط بالجهل ، ولكن أيضا باختلاف المصالح والأيدولوجيات ، وفى النهاية لا يمكن لمجموعة من العلماء أو المفكرين أن تؤكد على مبادئ معينة متفق عليها ، ولذا فحل هذه المعضلة من وجهة نظر المؤلف تتمثل فى الخضوع لأوامر الله سبحانه وتعالى فهو خير الحاكمين وخير العالمين بالنفس البشرية التى يصعب اتفاقها على مبادئ خاصة بالعدالة الاجتماعية ، تبعا لفكرة حجاب الجهالة ، وهى حقيقة ليس لها حل سوى الخضوع لأوامر الله سبحانه وتعالى خاصة وأن نظرية جون راولز أو غيرها من النظريات هى مجرد وجهة نظر ، ولا تملك أو تمتلك فرض أفكارها بالقوة على أرض الواقع وحتى لو افترضنا صدقها ، ولكن من أين نضمن تحقيق وتنفيذ ذلك على الأرض . ولكن الأوامر الإلهية أكثر قوة وإلزامية.

٣ - إن نظرية راولز عن العدالة الاجتماعية برغم محاولاتها التطرق إلى العدالة فى توزيع خدمات البنية الأساسية ، والنظرة الفلسفية والسياسية للعدالة إلا إنها لم تتطرق للبعد الفيزيقي للعدالة ، خاصة فيما يتعلق بالاقتسام العادل للتلوث ، وجميع الثروات الطبيعية وتوزيعها ، لأنها لم تتطرق للمفهوم الشامل للعدالة البيئية وقد يرجع ذلك لضعف انتشار الوعى البيئى أو لحجاب الجهالة بالبيئة بوجه عام ، لأنه لا يمكن فصل البعد الفيزيقي عن الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى فى قضية العدالة لأن العدالة البيئية تعتبر نسقا كليا يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة ببعضها البعض ، وأى خلل فى أى جزء ينعكس سلبيا على النسق ككل فيفقد توازنه وتحدث مشاكل عديدة ، بمعنى إهمال العدالة فى الجانب الفيزيقي مثلا ينعكس سلبيا على العدالة بوجه عام وكذلك بالنسبة لأى نسق فرعى آخر.

٤ - وينتقد تايلور نظرية جون راولز فى كونها لم تتخلص من مبدأ (الذاتية الأخلاقية) المهيمن على الثقافة الغربية الحديثة ، ويقوم هذا المبدأ على القول بأن المواقف الأخلاقية

لا تستند إلى أى أساس مرجعى ، سواء كان العقل أو الطبيعة ، ومن ثم فإن كل واحد منا يتبناها بحسب قناعاته الذاتية ، ومن هنا يفقد العقل دور الحكم فى الحوارات الأخلاقية ، ويرجع تايلور خلفية هذا التصور الليبرالى لأولوية الحقوق الفردية على الإنتماءات الجماعية ، وأن مفهوم الموقف الأصلى أو الوضعية الأصلية الذى يراه عاجزا عن تفسير وضمان الموقف غير المتحيز الذى ينبع منه مبدأ العدالة وأن الحياد صعب حدوثه .

٥ - ووفقا لما سبق فإن الإضافات الجديدة لنظرية راولز قد حدثت من بعض عيوب النظريات الوظيفية ، ولكنها فى النهاية نابعة من هذه النظرة للذاتية الأخلاقية لجون راولز ، هى نابعة من الفكر الرأسمالى والمدرسة الوظيفية .

٦ - يلاحظ أن نظرية جون راولز قد ركزت أكثر على المجتمع والدولة ولكنها لم تتناول العدالة على المستوى العالمى ، وغياب العدالة فى العلاقات الدولية بين الدول وبعضها البعض ، فهى نظرية محلية لحد كبير وتركز على قضية العدالة فى المجتمعات الرأسمالية بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص لحد كبير .

